الجمهورية التونسية

--\*--

رئاسة الحكومة

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**محضر جلسة**

**الموضوع:** اجتماع عن بعد للجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريخ:** 8 ماي 2024 انطلاقا من الساعة الثانية بعد الظهر.

**المشاركون**:

* السيدة سناء الوسلاتي: مكلفة بتسيير وحدة الإدارة الالكترونية، رئاسة الحكومة،
* السيدة ريم الجلاصي، المدرسة الوطنية للإدارة،
* السيدة سوسن معلى: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة سنية غربي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة ميساء الزرزري: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيد علاء الدين القاطري، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
* السيدة ألفة الشواري، المدرسة الوطنية للإدارة،
* السيدة منى رقاز، هيئة النفاذ إلى المعلومة،
* السيدة عفاف الشابي، هيئة النفاذ إلى المعلومة،
* السيد رياض التوكابري، مركز "إفادة "،
* السيد محمد العارم: الجمعية التونسية للعلوم والتنمية الإدارية،
* السيد وليد الطرابلسي، جمعية " Go Act"،
* السيدة عزة الزيادي، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
* السيدة منى المكي: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
* السيدة أحلام زروق: جمعية أنا يقظ

بعد الترحيب بالحاضرين من طرف السيدة سناء الوسلاتي، تم التذكير بجدول أعمال جلسة العمل والذي يتعلّق أساسا بـ:

* تقديم نسبة التقدم في تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة،
* النظر في المقترحات حول التظاهرات أو الورشات أو جلسات العمل التي سيتمّ اقتراح تنظيمها في إطار الأسبوع العالمي للحكومة المفتوحة (ينظّم من 27 إلى 31 ماي 2024) سواء من طرف المسؤولين على تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة أو من طرف أعضاء اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة البرنامج.

في البداية تمّت إحالة الكلمة للسيدة سوسن معلى التي قدّمت فكرة عامّة عن الأسبوع العالمي للحكومة المفتوحة الذي تحييه جلّ البلدان المنخرطة في المبادرة العالمية لشراكة الحكومة المفتوحة خلال الفترة المتراوحة بين 27 و 31 ماي 2024 والذي يهدف إلى جمع مختلف الخبراء و المختصّين و المهتمّين بالحكومة المفتوحة من خلال تنظيم اجتماعات وورشات عمل و ملتقيات وندوات عبر الأنترنت لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات و التجارب لإيجاد حلول لعدد من الإشكاليات والتحديات " The Open Gov challenge" التي يعمل عليها المكتب التنفيذي ووحدة المساندة بشراكة الحكومة المفتوحة وذلك بهدف تعزيز و دعم الديمقراطية . وتتعلّق هذه التحديات بالمجالات التالية:

- النفاذ إلى المعلومة

- مكافحة الفساد

 - الفضاء المدني

 - المناخ والمحيط

 - الحوكمة الرقمية

- الميزانيات المفتوحة

- المقاربة الشمولية ومراعاة النوع الاجتماعي

 - العدالة

 - حرية الإعلام

 - المشاركة العمومية

على إثر ذلك، قدّم الممثلون عن مختلف الهياكل العمومية المشاركون في الجلسة مدى التقدم في تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة الراجعة لهم بالنظر مع الإشارة إلى مختلف التظاهرات التي يعتزمون تنظيمها في إطار الأسبوع العالمي للحكومة المفتوحة:

|  |  |
| --- | --- |
| التعهد | نسبة التقدّم في تنفيذ التعهد والملاحظات المتعلّقة به |
| التعهد عدد 2 : منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه و التعهد عدد 3: منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه | أفاد السيد علاء الدين القاطري أن وزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري.:* قد بلغت نسبة مهمّة في تنفيذ المنظومة الخاصة باستخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه.
* العمل يتمّ حاليا لتحقيق التخاطب synchronisation بين المنظومتين.
* وفيما يتعلّق بعملية الدفع، تعمل وزارة الفلاحة اختبار مجموعة الدفع بالتعاون مع البريد التونسي.
* السيد الوزير الفلاحة أعطى الإذن لاستعمال المنظومة على مستوى 4 ولايات: قبلي، زغوان، نابل، المهدية، على أن يتمّ تعميمها في مرحلة لاحقة على بقية الولايات
* مسارات الدفع أصبحت موحّدة بين المنظومتين،
* بالنسبة للمسار المعتمد عبر المنظومة الخاصة بالتصرف في مطالب رخص البحث فهو يمرّ بالمراحل التالية: المواطن-المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية-الإدارة العامة للموارد المائية بوزارة الفلاحة- مكتب التقييم والبحوث المائية بوزارة الفلاحة- اللجنة المتكونة من 8 خبراء في المجال-السيد الوزير- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية-الفلاح الذي قدّم المطلب للحصول على رخصة البحث
* يتمّ العمل حاليا على حل عدد من الإشكاليات المتعلّقة بالسلامة السيبرنية وإيواء المنظومة ....
* يتمّ العمل حاليا على البريد الالكتروني والارسالية الخاصّة بإعلام الطرف المتقدّم بمطلب للحصول على الرخصة وذلك سواء للإعلام النهائي أو لاستكمال الملف
* سيتمّ تعميم المنظومة من خلال إصدار عدد من المناشير في الغرض
 |
| التعهد عدد 5: تعزيز النشر التلقائي للمعلومة | أفادت السيدة منى رقاز ما يلي: * إمضاء اتفاقية بين هيئة النفاذ إلى المعلومة وجمعية Go Act بهدف تنفيذ هذا التعهد الذي يهدف إلى:
* وضع منهجية لتقييم مدى التزام الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة بنشر وتحيين المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي طبقا للفصول 6و7و8 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،
* إعداد النسخة الالكترونية من هذه المنهجية
* وضع آلية إلكترونية تساهم في التقييم الدوري لمدى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة بمختلف الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة (أكثر من 5000هيكل) مما يسهّل مهام الهيئة في هذا الإطار وتمكّن كذلك المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة من المتابعة الدورية وإدراج التحيينات الضرورية

من جهته أضاف السيد وليد الطرابلسي أن: * المنهجية الخاصة بتقييم مدى التزام الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة بنشر وتحيين المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي ستعاضد جهود الهيئة في عملية المتابعة كما ستوفر عدد من المعطيات الإحصائية الكمية والنوعية،
* يتمّ العمل حاليا على إعداد كراس الشروط الخاصة بتطوير منهجية التقييم والتي ستكون جاهزة مع موفى سنة 2024.

كما أضافت السيدة عفاف الشابي أن هيئة النفاذ إلى المعلومة ستقوم بتنظيم ملتقى حول النفاذ إلى المعلومة سيتم خلاله تكريم الهياكل العمومية الشريكة في مشروع "Safe" وعدد من جمعيات المجتمع المدني التي قامت بتمويل عدد من المشاريع الصغرى في مجال حق النفاذ إلى المعلومة.من جهته أضاف السيد وليد الطرابلسي أن هذا الملتقى سيتم تنظيمه تزامنا مع الأسبوع العالمي للحكومة المفتوحة وسينظم عدد من المداخلات المتعلقة النشر التلقائي وتجربة هيئة النفاذ إلى المعلومة في هذا المجال. إلى جانب عدد أخر من المداخلات في علاقة بشراكة الحكومة المفتوحة. |
| التعهد عدد 6: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية في تونس  | أشارت السيدة سنية الغربي أنه قد تمّ:* -تطوير السجل الوطني للبيانات العمومية وهو يتمثل في واجهة للنافذ من قبل كافة المستعملين على الواب للتعرف على قائمة البيانات العمومية التي تم جردها وإتاحة المجال لتقديم طلبات لنشر هذه البيانات في صورة عدم نشرها بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة. وقد بلغ هذا السجل مرحلة التدقيق لدى الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية وسيتم وضعه لاحقا على الخط.
* العمل على وضع الاستراتيجية الوطنية للتعريف بمبادرة البيانات المفتوحة ولتحفيز تطوير استعمالات حينية للبيانات المفتوحة. وذلك تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة. في هذا الإطار يقدم برنامج دعم الحكومات الإفريقية الفرنكوفونية في مجال الحكومة المفتوحة PAGOG المساندة والدعم للقيام بعدة أنشطة في مجال البيانات المفتوحة من بينها التكفل بمصاريف الخبير الذي سيتولى إعداد هذه الاستراتيجية. ويتم العمل حاليا على إعداد كراس الشروط الخاصة بـتعيين هذا الخبير.
* بالنسبة لإرساء منهجية لتقييم نسق تنفيذ برنامج البيانات المفتوحة ونشر تقرير في الخصوص للعموم لا يوجد إلى حد الآن مموّل لتنفيذ هذا النشاط علما وأنه قد تم إعداد أجندة عمل في الغرض.
 |
| [التعهد عدد 7: تركيز مسار فتح البيانات البيئية](#_Toc154140719)  | أفادت السيدة سنية الغربي أن:وزارة البيئة قد قامت بجرد للبيانات في علاقة بالمجال البيئي وقد قامت بخطوات مهمة في المجال، حيث بلغت وحدات البيانات التي تم جردها 600 وحدة بيانات وقد تم ذلك باستعمال الجداول التي طورتها وحدة الإدارة الالكترونية في صيغة Excel.بالنسبة لإعداد خطة عمل بوزارة البيئة خاصة ببرنامج البيانات المفتوحة، تتضمن هذه الخطة عدة نقاط منها جرد البيانات البيئية، تنظيم دورات تكوينيّة، وتقييم النسخة الحالية من بوابة البيانات العمومية المفتوحة في المجال البيئي، حيث تضمن هذا التقييم عدة نقاط و مقترحات من بينها تطوير نسخة جديدة من هذه البوابة. |
| [التعهد عدد 8: تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي](#_Toc154140721) و[التعهد عدد 9: تعزيز مشاركة الشباب والمرأة على المستوى المحلي](#_Toc154140722)  | أفادت السيدة سوسن معلّى أنه قد تمّ تنظيم جلسة عمل بتاريخ 26 فيفري 2024 بمقر الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة مسار اللامركزية بوزارة الداخلية بحضور رئيس الهيئة وعدد من إطاراتها هذا إلى جانب مشاركة ممثلة عن وحدة الإدارة الإلكترونية وممثلين عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وقد تمّ الاتفاق عل تنظيم جلسة لاحقة للنظر في المعايير التي سيتم اعتمادها لاختيار البلديات التي ستشارك في تنفيذ التعهدين. |
| [التعهد عدد 10: تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي](#_Toc154140723)  |  بينت السيدة سوسن معلّى أنه بالنسبة للتعهد الفرعي الأوّل الخاص بإعداد وتنفيذ خطة عمل لتعزيز المشاركة الرقميّة في تونس أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد قامت بـتكليف خبير لبلورة خطة عمل لفعيل المشاركة العمومية في تونس تعتمد على تشخيص واقع المشاركة الرقمية في تونس وتقديم عدد من تجارب والخبرات الناجحة في مجال المشاركة العموميّة الرقميّة. وقد تمّ في هذا الإطار تنظيم عدة جلسات عمل مع كل من المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن ومصالح مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة ووزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية ووزارة تكنولوجيات الاتصال، وذلك في إطار تشخيص واقع المشاركة العمومية الرقميّة.وقد تمّ تنظيم جلسة عمل بوحدة الإدارة الإلكترونية مع الخبير المكلف وبحضور ممثلين عن المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن وعن المركز الوطني للإعلامية بـهدف مزيد التحاور والنقاش في عدد من الجوانب الفنية والتقنية التي تمّ الاعتماد عليها في تطوير الخصائص الوظيفية لمنظومة "ء-مواطن". هذا إلى جانب تقديم أهم النقاط في خطة العمل لتعزيز المشاركة الرقميّة. من طرف الخبير المكلّف. وقد عقدت الجلسة بتاريخ 29 فيفري 2024.كما عقدت جلسة عمل بتاريخ 29 أفريل 2024 بمشاركة وحدة الإدارة الإلكترونية والخبير المكلف وممثلين عن OCDE (على الخط) لمناقشة النسخة الأولى من خطة العمل لتفعيل المشاركة العمومية الرقمية في تونس. كما تمّ الاتفاق على تنظيم ورشة عمل خلال شهر جوان 2024 لتقديم هذه النسخة الأولية من الخطة لمختلف الشركاء المتدخلين في هذا المشروع بهدف جمع مقترحاتهم وآرائهم وملاحظاتهم في الخصوص. |
| التعهد عدد 12: تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد وتطبيقها عبر منصة التكوين عن بعد الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة | أفادت السيدة ريم الجلاصي أن العمل متواصل حاليا على المشروع المتعلق بإحداث المنصة الالكترونية الوطنية لتكوين الأعوان العموميين بالمدرسة الوطنية للإدارة بالشراكة والتعاون مع الجانب الكوري وذلك بهدف تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع الإدارة العامة للحوكمة ولتوقي من الفساد برئاسة الحكومة.وقد تم في هذا الإطار تنظيم جلسة عمل بتاريخ 19 مارس 2024 مع الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة وقد تم على إثرها تكوين فريق العمل واختيار المكلف لتطوير الوحدة التكوينية وذلك بالتعاون مع جامعة تونس الافتراضية التي ستقدم كذلك الدعم المالي لتكليف الخبير.بالنسبة لفريق العمل فهو يتكون من إدارة الحوكة مكافحة الفساد برئاسة الحكومة المكونين في المجال واللجنة الموجودة بمركز الخبرة والبحوث الإدارية.كما أشارت السيدة ريم الجلاصي إلى المشروع المدرج في إطار برنامج PAGOF 2 بالشراكة مع المعهد الوطني للخدمة العمومية بفرنسا وبتمويل من Expertise france والذي يهدف إلى تطوير وحدات تكوينية في أحد المجالات ذات العلاقة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (تمّ اختيار مجال نزاهة العون العمومي في تناسق مع المجالات موضوع هذا التعهد) طبقا لمعيار37001 ISO (هذا المشروع لا يندرج في إطار خطة العمل الوطنية الخامسة ويهم مختلف المدارس الوطنية للإدارة بالبلدان المعنية ببرنامج PAGOF 2 ).بالنسبة للتظاهرات في إطار الأسبوع العالمي لشراكة الحكومة المفتوحة، أشارت السيدة الجلاصي أن المدرسة الوطنية للإدارة هي بصدد الاتصال بمختلف الشركاء للنظر في إمكانية تنظيم تظاهرات في هذا الإطار. |
| التعهد عدد13: تعزيز حوكمة الجمعيات في إطار تطوير الفضاء المدني | بيّن السيد رياض التوكابري أنه قد تمّ إعداد النسخة الأولى من الدليل العملي الذي يهدف إلى تطوير حوكمة الجمعيات، وسيتمّ عرضه على لجنة القيادة المشرفة على المشروع ثمّ سيتم نشره. وقد تضمّن هذا الدليل 8 محاور تتوزّع كما يلي:* الالتزامات الجبائية والمراجع القانونية
* الالتزامات الاجتماعية
* التصرف المالي
* السجل الوطني للمؤسسات
* القواعد المحاسبية
* الشفافية والمساءلة
* إدارة المخاطر
* محيط الجمعيات

كما تمّت الإشارة أنه قد تمّ اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد هذا الدليل من خلال اعتماد استبيان على الخط وتنظيم ورشة عمل في الغرض حول النسخة الأولية من هذا الدليل مع بداية شهر مارس 2024. |
| التعهد عدد 15: تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية | أشارت السيدة سناء الوسلاتي أن هذا التعهد يهدف إلى تطوير خطة وطنية للنفاذ الرقمي لذوي الإعاقة ومرجعية موحدة تتضمن معايير تقنية محددة يتم اعتمادها في تطوير الخدمات والمنصات الرقمية العمومية. ويتمّ تنفيذه بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" التي تولّت تكليف خبير في المجال لإعداد هذه الاستراتيجية. وقد انطلق الخبير في سلسلة من الزيارات وجلسات العمل مع عدد من الأطراف المتدخلة في مجال النفاذية الرقمية بهدف إعداد هذه الخطة. |

على إثر ذلك تقدّمت وحدة الإدارة الالكترونية بمقترح للسيدة ريم الجلاصي بخصوص تنظيم ملتقى بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة حول الحكومة المفتوحة والبيانات العمومية المفتوحة تزامنا مع الأسبوع العالمي للحكومة المفتوحة، وقد أفادت السيدة الجلاصي أنها ستراجع الوحدة في الغرض. كما تمّ التذكير بأن التظاهرات المزمع تنظيمها في إطار هذا الأسبوع يجب تسجيلها على الموقع الخاص بالمبادرة (عبر الرابط: https://www.opengovweek.org/fr/submit-an-event)

**وبذلك اختتمت الجلسة**